وفي كونها تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما ثلاثة او زائد من
مبالغة الفاعل فعّال وفعول ومفعال وزاد سيبويه فعيلا
وفَعِلا بكسر العين وضمّها كحذر ولكن لا يشترط في عمل هذه
الثلاثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لان الغرض من
حذف الاشتراط فيها اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتها
على الحدث الفعلي قصدا بخلافها هذا مذهب البصرية وقال
الكوفية انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغيير الصيغة وان جاء
بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان
المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورده الفاضل
العصام بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن
المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب عنه المص بانه
لا اصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير فلو حظ الغير
هي التي تبعدها عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة
في الحدث فمما يناسب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه
يدل على معنى الثبات والاصل في الفعل التجدد والانصرام
كما في صيغ المبالغة **والرابع** من التسعة الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر

وتؤنث

وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل
لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه
في غير مسئلة الكحل واذا علم تحقق المشابهة به فهي تعمل
عمل فعلها كذلك بلا تقييد عليه لانها تنصب عند البصرية
لا فعلها ذكره في الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من
عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن
معنى الحال والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فانه اي معنى
الحال والاستقبال لا يشترط في عملها اي في نصبها معمولها تشبيها
بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي
للزمان نحو زيد حسن وجهه **والخامس** اسم التفضيل
قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول
لمناسبته لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه
وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه
اصل المشتقات ولذا عكسه ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب
المص انسب بما مه وهو لضعفه لا ينصب المفعول به الموقى
بالاتفاق واما مثل قوله تعالى هو اعلم من يضل فيقدر فيه
فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظاهر لقوته باستقلاله

Copyright © King Saud University